

وبان اردتم بما وانه قوله الكفا والاشفاق بها ان الكفا  
لا يتحقق بالاعتناء لان الاحتكام الشرعية من صفات فعل الكفا  
وخص الامل بالكرام وحال تحت الاشفاق ايها ما يشع الا بالخطوة  
الاشفاق قوله والحديث المخرجا ابو داود والزهري وحسنه ابو داود  
البيهقي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قطع من الربوة حتى  
فهي ميتة كذا في حاشية السيوطي قوله اخرجهما الوف فانها اذا قالوا  
العمل فدان الميتة لم يسبق اليهم الي الجراوه والتمسك قوله واستثنى الشيخ  
والحديث اختلفت لنا ميتان ورواها في السكيات والجراوه والكاتبان  
الاجزاء ابن ماجه والي كما من حديث النبي صلى الله عليه وسلم قوله  
والجراوه المضاف بيان الكفا ايضا فخره الى العيون نحو قوله لا فاقه  
جرحه القرف فيه من جميع الوجوه بما خص طريق الكفا وحديثه  
غير قابل للتحقق في الكفا قوله خص الحكم بالكرام ان حاشية اجزاء  
حرام قوله اي رفع به الصلوات الى الضمير لما اهل يودي على الكفا  
لفظ عند ذبحه ما لا يتلوه على السببية المنفردة من الجاهل بل  
من يادعفت بيان وللفهم متعلق برفع ورفع الصدقة ليعلم  
ان بذكر اسم عند الذبح على ما في الكفا مني والشجاعة وغيرهما  
ومعنى ما اهل به لغيره يودي عليه غير اسم الله واقدم للمصنف  
معاقم لغيره بوليل قوله لغث وما يوجب على الضب كقوله ما على  
ان المقصود بالخطاب يتم المستقر كون الهم كما لو استعمل ان هذا الكثر  
وليس المراد تخصيص الجرد على ما ذهب اليه بعض النحويين والنسب  
والشعبي من سبب حيث اجازوا بوجه الضمان اذا استعمل عليها  
باسم السج لا تصرف مذهب الائمة الشنفة نالكه والوجه حاشية  
والشعبي في حرمه عند فانهم انفقوا على حرمتها على طريق الرخص  
قوله ايضا ان اهل الهنالك واستثنى على ما لم يستعملوا على ذلك ايضا  
استعمل به بمعنى متين ولا اهل وفي التاموس اهل الهنالك على  
يقال

فله كمن واهل استثنى منهما فقوله اهل الهنالك ان قرى المصنف  
فانما بيان لحي البك والفا عن سدا الى الهنالك ان قرى على المصنف  
فالمقصود من انه لم يجرى السنن الى الهنالك لا يجوز له قول بالاستسار  
على مصنف آخر اي طلب ان يدر نفسه على مصنف آخر بان يشره ويحذر  
فذلكم الاخر قوله وقراها جميعا والباقر بن مهران ايضا على  
قوله لس الرضوخ والنحو معقول بما ووالرمن حاشية الروح والوجه  
بعض الحكم المرة الواحدة من الوجوه انشء الى الحروف في الائمة  
فذهب لوجيفة والثاني الى ان اهل الهنالك المصنف من الميتة الا  
قد ربما يمسك رخصه وهو على اهل الهنالك لا يضره وقوله  
العنبر وقال عبد الله بن الحسن القبري ياكل منها قدر ما يسير جوعه حتى  
مالك انه ياكل منها حتى يشبع ويشتره وفان وجهه باطرها  
قوله وقيل غير باطرها قال الفاضل ابو بكر الرازي ما فخره على الشجاعة  
محصلا لا يصح هذا التقدير بحيث يحذر الرخصة الى التقيد بان يكون  
راويا على قدر الضرورة حتى ياكل منها من خارج ولان التقدير  
قوله اضطره والكل على ما ولا عا ولا المتبادر منه عدم البني وعدمه وان  
في الامل قوله في شاة ولد على سبها ما فخره بك الشاة ولد قوله لما فعل  
اشد قوله ان الحرمه باقية الا ان سقطت عنهم المصنف وعقله  
لا يضطره انما هو العاطف به من تقيد الا بشيء عليه واليه وجهها  
والظاهر من مذهب صاحب معقظا الحرمه قوله انما  
الاضطره انما حيث استثنى من الحرمه فقلت فخره حرمه  
على ما ذكره مطلقا كما هو العاطف به من تقيد على سبها  
اي اعتقدوه حلالا بغير سببية الهم كما لو استعملوا ما ذكره كذا قبل  
انما حرمه عليك ما ذكره من حرمه ما استعملوه ولا سيما آخره والمصنف  
الحرمه على ما ذكره في حاشية ذم حاشية باطرها وجهه واكده يكون  
كما هو الصواب انما الا ان الحرمه الشاة في سبها واعقفا والحرمه وان اعتقدوا

مثلا اذا حصل المصنف اخر من الميتة مثلا اقتدر  
ما يسير به رخصه او جوعته فاخذته منه وتقدره بالكل  
وهلك الاخر جوعا وهذا حرام لكونه بخلاف ذلك  
الاخر ليس له ايتار رخصه عليه فقط لانه كان  
الاخر جوعا واولى من موته جوعا

على ما ذكره مما استخوه كلمة بين متعلق بقصص  
يعني ليس المراد قصر الحرمه على سبها  
المراد  
لا يشيخ